

ركز المخطط التكميلي لدعم النمو الاقتصادي الجزائري (2005-2009) على خمسة محاور رئيسية. خصص 45.5% من المبلغ الإجمالي (حوالي 555 مليار دج للسكن، و 399.5 مليار دج للتربية والتعليم والتكوين المهني، و 200 مليار دج لبرامج التنمية البلدية، و 250 مليار دج لمناطق الهضاب العليا والجنوب، و 192.5 مليار دج للماء والغاز والكهرباء، بالإضافة إلى 311.5 مليار دج لقطاعات أخرى) لتحسين ظروف معيشة السكان. كما خصص 40.5% لتطوير الهياكل القاعدية، مع أولوية لقطاع الأشغال العمومية والنقل (76.33%)، يليها قطاع المياه والتهيئة العمرانية. وخصص 8% (2,337 مليار دينار) لدعم التنمية الاقتصادية، مع تركيز على الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري (312 مليار دج)، متبوعاً بالصناعة والاستثمار والسياحة. كذلك، خصص 4.8% (203.9 مليار دينار) لتطوير الخدمة العمومية، مع مشاريع في قطاعات العدالة، الداخلية، التجارة، البريد. وأخيراً، خصص 2.1% (50 مليار دينار) لتطوير تكنولوجيات الإعلام والاتصال.